

محلات بيع الكحول ببغداد هدف جديد للجماعات الشيعية المتطرفة

بغداد - أشارت هجمات تعرضت لها محلات المشروبات الكحولية في العاصمة العراقية مخاوف من تحول هذه المحلات إلى هدف للجماعات الشيعية المتطرفة، علاوة على أن تصيب سلاحا بيد الميليشيات لتغيير واقع بغداد الليبرالي تاريخيا حيث تحاول الجماعات الشيعية تعزيز نفوذها رغم الدعوات المكثفة إلى لجمها.

وبات أصحاب هذه المحلات في بغداد يتوجسون خوفا كذلك من أن تستهدف هذه الهجمات الوجود المسيحي في المدينة التي لطالما عُرفت بانفتاحها وتعززها.

وفي غضون الشهرين الماضيين، استهدفت جماعات مجهولة حوالي 14 محلا تجاريا لبيع المشروبات الكحولية من بينها ثلاثة تفجيرات وقعت مساء الإثنين.

وتبنّت جماعات شيعية تعرف نفسها بأنها "أهل المعروف وأصحاب القرى وأهل الكهف وربيع الله"، وهي جماعات موالية لإيران، هذه الهجمات التي باتت تنتشر تفاصيلها على مواقع التواصل الاجتماعي وتنبأها بها مؤكدة أنها تقوم بتطبيق "الشريعة" الإسلامية.

وتعيد هذه الهجمات تذكير سكان المدينة بالتفجيرات التي كانت تشهدها بغداد يوميا ولسنوات قبل "الانتصار" على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في أواخر 2017.

وقال أحد رجال الأعمال مفضلا عدم الكشف عن هويته، إن تجار المشروبات الكحولية يتعرضون لـ"حرب ابتزاز من نوع خاص" قصد وقف بيع تلك المشروبات، مضيفا "تعرضنا لشتى أعمال التهريب والقتل والاختطاف واستهداف الشاحنات خلال السنوات الماضية، لكننا لا نزال نقاوم للحفاظ على وجه بغداد الليبرالي".

ولا تصدر الحكومة العراقية برئاسة مصطفى الكاظمي، التي يعلّق عليها مراقبون أمالا كبيرة لتجسيم نفوذ الميليشيات الموالية لإيران، أي تعليق على هذه الهجمات، وفي أغلب الأحيان تلتزم الصمت.

ولكن مع تصاعد الموجة الأخيرة للهجمات وظهور جماعات باتت تصدر تهديدات بشكل علني، نشرت قوات من الجيش والشرطة في محيط هذه المحال لحمايتها، إضافة إلى غلق الملاهي الليلية لجنيبها أية أعمال من قبل هذه الجماعات.

وتعود أغلب هذه المحال إلى الاقليات المسيحية والإيزيدية التي باتت أعدادها تنخفض بشكل ملفت نتيجة الهجرة خلال السنوات الـ17 الماضية منذ الغزو الأميركي وسقوط نظام صدام حسين وبدء تصاعد سطوة الأحزاب الدينية والمتشددة.

ومن جهة أخرى، أعلنت وكالة الاستخبارات غن عملية أمنية لإغلاق القاعات والنوادي الليلية والمحلات الخاصة ببيع المشروبات الكحولية غير المشروعة، وأسفرت عن إغلاق 91 من هذه المحال في مناطق متفرقة من بغداد.

وتمنع السلطات المحلية تجارة الخمر في مناطق جنوب العراق وتصادر المشروبات الكحولية عند نقاط التفنيس ما سمح بتزايد استهلاك

المخدرات، بحسب مصادر محلية مسؤولة في عدد من هذه المناطق.

وذكر أصحاب محال إيزيديون ومسيحيون أن بعض التجار المسلمين دخلوا على خط المنافسة في هذا العمل المرخص به رسميا بشكل قانوني لتلك الاقليتين فقط، لكن محالهم لم تستهدف في الأونة الأخيرة ما يوحي بان المنافسة قد تكون أحد أسباب الهجمات.

ويقول الكثير من أصحاب المصالح إنهم يتعرضون لمحاولات ابتزاز من هذه الجماعات مقابل الحماية في المدينة التي تتنافس فيها الميليشيات بينما لا تزال تبحث عن هوية موحدة منذ الغزو.

ويشير مسؤول مقرب من هذه الجماعات إلى أن تعدد الميليشيات وتفترقاتها "هو السبب وراء" الهجمات وعمليات الابتزاز.

من جهته، أوضح قيادي رفيع المستوى في أحد الفصائل المسلحة أن قيادات هذه الجماعات "لا تتدخل في هذه الأعمال إطلاقا، إنما شخصيات صغيرة تدعي الانتساب إلى بعض الفصائل وتتصرف بشكل فردي".

واتهم هذا القيادي بعض الضباط في القوات الأمنية بالوقوف وراء الابتزاز والأموال وحماية هذه المصالح مقابل إرغامها على دفع مبالغ بشكل شهري تصل إلى آلاف الدولارات.

هجمات الميليشيات أثارت مخاوف من تغيير واقع بغداد الليبرالي، علاوة على استهداف الوجود المسيحي في مدينة لطلالها عرفت بانفتاحها

ويرى أندريه وهو صاحب مخزن لبيع الكحول وسط بغداد، أن الفتاات المستهدفة فعليا هي الاقليات في بغداد حيث تنتشر الكنائس إلى جانب المساجد في العديد من الأحياء التاريخية.

كما أفصح عن تعرض مخزنه لتفجير أسفر عن خسارة مئات الآلاف من الدولارات من قبل شخصين يستقلان دراجة نارية.

وقال وهو يتابع من على شاشة تسجيل مصورا مشهد تفجير مخزنه "هذه الجماعات تنوي تهجير ما تبقى من المسيحيين في البلد.. إنهم يستهدفوننا".

ووجه اللوم إلى القوات الأمنية، قائلا إن الدورية التي كانت تقوم بالحراسة انسحبت قبل الهجوم بساعات "في حركة غريبة". كما أن الدراجة النارية وصلت إلى المنطقة رغم حظر حركة الدراجات فيها.

وتابع "السلطات تتغاضى عن المنفذين، وهم معروفون باسم أهل القرى وينشرون نشاطاتهم على الفيسبوك، فلماذا لا تقوم الحكومة بالقبض عليهم؟ لقد رُؤدناهم حتى برقم السيارة التي قامت بتصوير التفجير وأعطيانا إلى السلطات لكنها لم تتخذ أي إجراء".

وغالبا ما تتجنب سلطات بغداد الأمنية المنهية بعد سنوات من التفجيرات والصراعات المذهبية، الاحتكاك مع مسلحي الميليشيات الشيعية الموالية لإيران.



تجيش الشارع

ضربة مصرية مزدوجة لتجفيف منابع جماعة الإخوان الاقتصادية

القاهرة تستثمر الأجواء الأوروبية لتقويض مصادر التمويل



اعترافات هامة لقيادات وازنة في التنظيم

ويُعد هذا الإجراء ثاني أقوى الضربات الموجهة لتنظيم الإخوان مؤخرًا، بعد القبض على عزت، بالنظر إلى أهمية الدور الذي ظلت هذه الشخصيات المقبوض عليها تلعبه في السر طوال أزمة الجماعة، من إبقاء التنظيم متماسكا ومنع انهياره في الداخل عبر تمويل وإمداد الحد الأدنى من أنشطته.

ويصعب عدم التسامح مع رجال أعمال يقومون بأنشطة مشبوهة لحساب جماعة الإخوان في مصلحة ما تحرص عليه الحكومة دوما، من خلق بيئة اقتصادية نظيفة وجاذبة للمستثمرين ورجال الأعمال الجادين، بمعزل عن أي ممارسات تضر بسمة الاقتصاد أو تضر بالأمن والاستقرار اللذين يؤيدان إلى هروب رأس المال والمستثمرين.

وترسل هذه الخطوة إشارات عدة في هذا التوقيت الذي يتوآك مباشرة مع إعلان العديد من الدول الأوروبية عن تفكيك الكثير من بنى الجماعة الاقتصادية في الخارج، ما يعني حرص القاهرة على تقويض مصادر تمويل الجماعة في الداخل سد جميع المنافذ أمامها.

وتستثمر القاهرة حالة الاستنفار الأوروبي ضد فروع الإخوان في مواجهة أنشطة الجماعة لتمويل أنزعتها السياسية خلف ستار المشاريع الاقتصادية والعمل الخيري وتحت عناوين المراكز والجمعيات التي تديرها، مواصلة تجفيف منابعها دون أن تظال الحكومة انتقادات دولية من قبيل المس بأوروبية لخطورة نشاط مشابها للجماعة على أراضيها، وتقوم فعليا بإجراءات مماثلة لما تقوم بها القاهرة.

وتحرص الحكومة المصرية على التناغم بين الإجراءات التي تتخذها ضد أصول الجماعة ومصادر تمويلها العلنية والسرية مع ما يجري ضد أصول مساندة لها في بعض الدول الغربية، خاصة فرنسا والنمسا، لخلق حالة مناسقة ضد خطر مشترك، والحيلولة دون استغلال ذلك في حال إذا قامت به القاهرة منفردة من خلال استغلاله من قبل قادة الجماعة لتشويه صورة الحكومة والضغط بهذه الورقة عبر أدواتها وعلاقتها الخارجية.

ووجدت القاهرة التوقيت مناسباً للإتيان على كافة منابع وأصول الجماعة الاقتصادية، والتي يديرها أشخاص ورجال أعمال متعاطفون مع التنظيم بالتزامن مع الاستنفار العام ضد الجماعة، استباقا لوصول الإدارة الأميركية الجديدة إلى البيت الأبيض، ما يعكس حرص على قطع كل الطرق أمام ما يروج له قادة الإخوان بشأن الجاهزية للقيام بدور مفترض في المشهد المصري خلال فترة إدارة بايدن.

عملياتها المسلحة وتنظيمها السري الجديد منذ العام 2014 وحتى إلغاء القبض عليه.

وعُرفت أجهزة الأمن على الكثير من الوثائق التنظيمية والإدارية الخاصة بإدارة الأموال داخل التنظيم وبالشركات والمصانع التي تُدار لحساب الجماعة من الباطن. وأثبتت ملكية التنظيم لعدد من الشركات في مجالات السمسة والسياحة والصرافة، تُدار لحسابها عن طريق أشخاص متعاطفين وموالين لها يمثلون واجهة مقابل الحصول على نسبة من الأرباح.

وأكدت عملية القبض على هؤلاء، والتي جاءت متأخرة بعض الشيء، أن عزت كان يتحكم في معظم خيوط الجماعة ويحفظ بكل أسرار أنشطتها.

ويبدو أن ما تمت مصادرتة وضبطه قبل القبض على القيادي الإخواني، هو فقط النشاط الظاهر الخاص ببرجال أعمال وشهيرة، والسيد السويكري صاحب محلات التوحيد والنور، وهي سلسلة محلات ملابس منتشرة في مصر، على خلفية تورطها في عمليات توظيف وغسيل أموال لصالح جماعة الإخوان.

وتكشف عزت، الذي يُعد الشخصية الأهم داخل التنظيم، عن أسرار جديدة لم يكن ممكنا إمارة اللثام عنها قبيل القبض عليه، أدت في محصلتها إلى استهداف المجموعة الأخيرة من الوزراء ورجال الأعمال الذين لهم أنشطة اقتصادية تستفيد منها الجماعة.

الغربية على غرار فرنسا والنمسا في سياق مواجهتهما مع الإسلاميين لتطوّل حملة تستهدف هذه المرة تجفيف منابع الإخوان الاقتصادية.

صندوق أسرار جديد

في أحدث خطوة تتخذها الحكومة المصرية في مواجهة جماعة الإخوان المسلمين وأزعمائها الاقتصادية ألقت الأجهزة الأمنية القبض على رجل الأعمال صفوان ثابت، صاحب شركة البان شهييرة، والسيد السويكري صاحب محلات التوحيد والنور، وهي سلسلة محلات ملابس منتشرة في مصر، على خلفية تورطها في عمليات توظيف وغسيل أموال لصالح جماعة الإخوان.

وتكشف عزت، الذي يُعد الشخصية الأهم داخل التنظيم، عن أسرار جديدة لم يكن ممكنا إمارة اللثام عنها قبيل القبض عليه، أدت في محصلتها إلى استهداف المجموعة الأخيرة من الوزراء ورجال الأعمال الذين لهم أنشطة اقتصادية تستفيد منها الجماعة.



عبد الحميد خيرت
شيوخ الإخوان يدلون
باعترافات تفصيلية
عن مهامهم وأدوارهم

وقال الخبير الأمني ووكيل جهاز الأمن الوطني المصري سابقا، اللواء عبد الحميد خيرت في تصريحات صحافية، إن شيوخ تنظيم الإخوان وقادته "يُبدلون باعترافات تفصيلية عن مهامهم وأدوارهم وكافة أنشطة الجماعة التي اداروها عقب القبض عليهم، حافظا على مكانتهم خوفا من إجراء بنال من كرامتهم في حال تكتموا على التفاصيل المهمة التي بحوزتهم".

وتمحورت تلك الأسرار التي حصلت عليها أجهزة الأمن من عزت حول نشاطين رئيسيين: الأول اللجان النوعية المسلحة التي أمر بتشكيلها بعد توليه مهام محمد بديع وارتباطات تلك اللجان بأجهزة خارجية وقادة الجماعة الهاريين في الخارج.

والثاني يتعلق بتفاصيل النشاط الاقتصادي للجماعة ومصادر تمويل

هشام النجار كاتب مصري



القاهرة - ألقت أجهزة الأمن المصرية القبض على عدد من الشخصيات السياسية والاقتصادية القريبة من الإخوان، منهم وزير النقل حاتم عبداللطيف ووزير القوى العاملة خالد الأزهرى في حكومة الجماعة وعدد من رجال الأعمال المحسوبين عليها، مما أعطى رسالة بان أسرار جديدة تم كشفها عقب العثور على "الصندوق الأسود" للجماعة محمود عزت الذي بدأت إجراءات محاكمته قبل أيام.

وضربت أجهزة الأمن بعملية القبض التي قامت بها خلال الأيام الماضية عصفورين بحجر واحد في هذه الخطوة، الأولى إصابة الهيكل المالي للجماعة بالشلل التام في مصر عندما تتمكن من سد جميع المنافذ الاقتصادية أمامها، والثاني التأكيد أنه لا أحد يستطيع وقف للجماعة محمود عزت الذي بدأت إجراءات محاكمته قبل أيام.

وضربت أجهزة الأمن بعملية القبض التي قامت بها خلال الأيام الماضية عصفورين بحجر واحد في هذه الخطوة، الأولى إصابة الهيكل المالي للجماعة بالشلل التام في مصر عندما تتمكن من سد جميع المنافذ الاقتصادية أمامها، والثاني التأكيد أنه لا أحد يستطيع وقف للجماعة محمود عزت الذي بدأت إجراءات محاكمته قبل أيام.

وراجت معلومات مؤخرًا حول اتجاه القاهرة إلى مهادة واشنطن مع استلام الرئيس الديمقراطي جو بايدن السلطة في العشرين من يناير المقبل، وهو ما تعول عليه جماعة الإخوان المسلمين لكسب أرض سياسية جديدة، قد تمكنها من ممارسة العمل السياسي في مصر، بزعم أن بايدن سوف يمارس ضغوطا كبيرة على مصر للقبول بالجماعة كلاعب سياسي.

وكشفت المعلومات التي نشرتها بعض وسائل الإعلام، نقلا عن اعترافات عزت، وجود ثلاث شركات أخرى تستحوذ جماعة الإخوان على حصص مالية فيها وتستخدم عائداتها في الإنفاق على أنشطة التنظيم وعناصره، وأسر المحترزين والهاربين منهم، وهي شركة "مائي واي إيجيبت" لمستحضرات التجميل، و"أونيم للنقل" وإدارة المراكز الرياضية، و"نقو كير" للتجارة والتوكيلات، علاوة على الدور الخبير الذي يلعبه رجل الأعمال سمير نحسين عفيفي في تمويل الجماعة، ويمتلك نسبة كبيرة في إحدى شركات الإقطان بمصر.

ويرى متابعون أن الحكومة المصرية التقطت بهذه الحملة الأمنية سريعا الإشارات التي بعثت بها بعض الدول